I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

إرتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 255 مليار ليرة (4 في المائة) خلال العام الماضي لتصل إلى 7,335 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016 وذلك من 7,080 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2015[2]. يعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة في كافة مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها. في الواقع، وبينما حققت الرواتب والأجور وملحقاتها ارتفاعاً بقيمة 90 مليار ليرة (2 في المائة)، زادت معاشات التقاعد بقيمة 79 مليار ليرة (5 في المائة) كما سجلت التحويلات الى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب ارتفاعاً بقيمة 58 مليار ليرة (15 في المائة). جاء الارتفاع الأخير نتيجة الزيادة بقيمة 22 مليار ليرة في التحويلات إلى مجلس الانماء والاعمار وبقيمة 18 مليار ليرة في التحويلات إلى الجامعة اللبنانية. زيادةً على ذلك، إرتفعت تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 28 مليار ليرة (10 في المائة).

بلغ متوسط المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال فترة 2012 – 2016 نسبة 9.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بالتحديد، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 10.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2012، مسجلةً بذلك النسبة الأعلى لها خلال فترة 2012 – 2016. جاء هذا بشكل أساسي نتيجة تسديدات زيادات غلاء المعيشة[3] والفروقات الاستثنائية[4]. إضافة إلى ذلك، سجل متوسط نمو المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 2.3 في المائة خلال فترة 2012 – 2016، مع تسجيل أعلى نسبة إرتفاع لها البالغة 5.2 في المائة خلال العام 2015 *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير المخصصات والرواتب وملحقاتها– كانون الأول 2015)*.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها خلال الأعوام 2012–2016

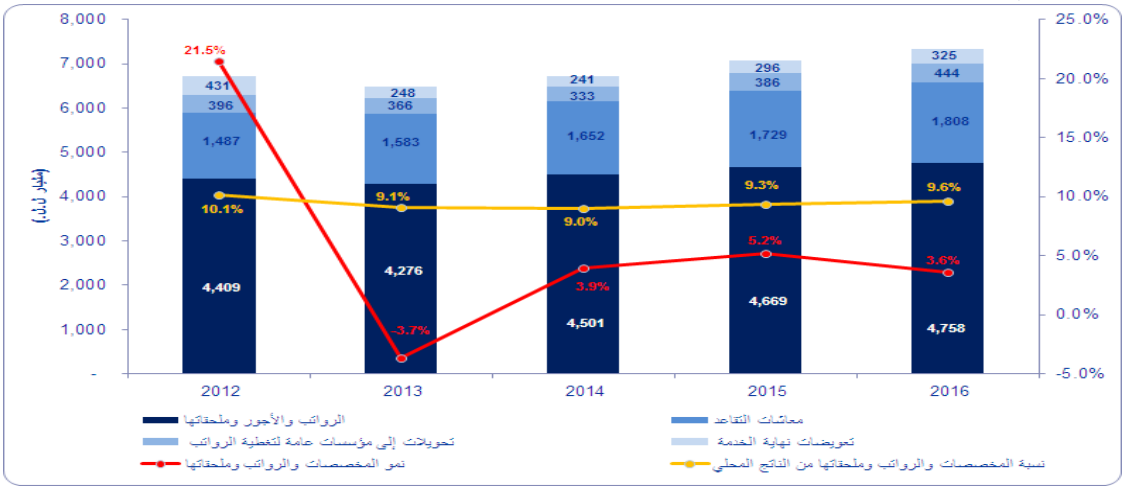

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

[1] تتضمن المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافةً إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.

[2] إن الأرقام المستخدمة هي تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2016.

[3] تتضمن مدفوعات غلاء المعيشة كل من الزيادة الشهرية عن أيلول، تشرين الأول، تشرين الثاني وكانون الأول 2012، إضافةً إلى جزء من الفروقات العائدة إلى فترة شباط- آب 2012. تمت كل هذه الدفعات من خلال سلفة خزينة بموجب المرسوم رقم 8851 تاريخ 7 أيلول 2012.

[4] تتضمن مدفوعات الفروقات كل من الدرجات الاستثنائية المخصصة للجهاز التربوي بموجب القوانين رقم 102 تاريخ 6 آذار 2010 ، 159 تاريخ 6 آب 2010 ، و223 تاريخ 04 نيسان 2012إضافة إلى فروقات سلسلة الرتب والرواتب العائدة للأعوام 1996-1998 لصالح الجهازين المدني والعسكري.

ملاحظة: إن أرقام الناتج المحلي الإجمالي المعتمدة لما قبل عام 2016 هي تلك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي ضمن تقرير الحسابات القومية اللبنانية 2004-2015. أما أرقام عام2016 فقد تم احتسابها من خلال تطبيق نسبة النمو الحقيقي والمخفض الصادرين عن صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي- نيسان 2017 على أرقام الناتج المحلي لعام 2015 الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي.

B.I حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات

شكّلت المخصصات والرواتب وملحقاتها تاريخيًا المكوّن الأكبر من النفقات الجارية الأولية[5]، حيث سجلت نسبة 56 في المائة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2014 في حين وصلت إلى نسبة 67 في المائة و66 في المائة خلال فترة كانون الثاني- كانون الأول 2015 وكانون الثاني- كانون الأول 2016 على التوالي. ينتج إنخفاض حصّة المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني- كانون الاول 2016 بشكل أساسي عن ارتفاع قاعدة النفقات الجارية الأولية والتي زادت بقيمة 601 مليار ليرة (6 في المائة) في هذه الفترة لتصل إلى 11,154 مليار ليرة بالرغم من تراجع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان والتي انخفضت بقيمة 314 مليار ليرة خلال هذه الفترة *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة تقرير مرصد المالية العامة - كانون الأول 2016)*.

مقارنةً مع إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها نسبة 32 في المائة منها مع نهاية كانون الاول 2014، مقارنةً مع نسبة 35 في المائة مع نهاية كانون الأول 2015 ونسبة 33 في المائة مع نهاية كانون الأول 2016. يمكن تفسير سبب الإنخفاض الأخير في حصة المخصصات والرواتب وملحقاتها بارتفاع إجمالي النفقات بقيمة 2,019 مليار ليرة خلال فترة 2015- 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات النفقات الجارية الأولية ومكونات إجمالي النفقات خلال كانون الثاني- كانون الأول 2016:

الرسم البياني 2: نسبة المخصصات والرواتب وملحقاتها من النفقات الجارية الأولية واجمالي النفقات خلال ك2-ك1 2016

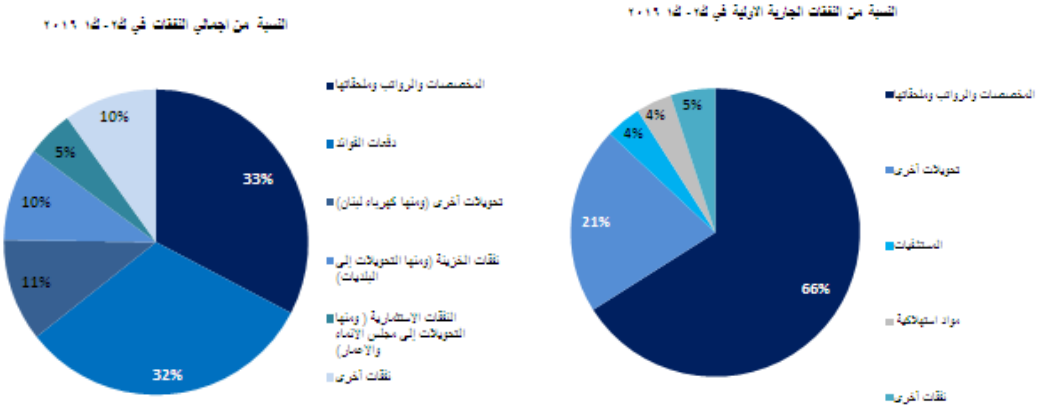

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة.

ملاحظة: النفقات الاخرى تتضمن الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

إرتفع إجمالي الإنفاق على بند الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 90 مليار ليرة (2 في المائة) خلال كانون الثاني-كانون الأول 2016، وذلك من 4,669 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2015 ليصل إلى 4,758 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2016. جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الرواتب الأساسية للجهازين العسكري والتربوي بقيمة

[5] تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

114 مليار ليرة و24 مليار ليرة على التوالي. إضافةً إلى ذلك، إرتفعت التحويلات الأخرى للجهاز التربوي بقيمة 21 مليار ليرة. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 72 مليار ليرة في التقديمات الإجتماعية للجهاز العسكري وإنخفاض بقيمة 10 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لصالح أفراد الجهاز المدني.

من حيث المكونات، شكلت تكلفة الرواتب الأساسية نسبة 75 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني– كانون الاول 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (13 في المائة)، النفقات الأخرى (7 في المائة) والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

مقارنةً مع مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 31 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2014، لترتفع بصورة طفيفة إلى 35 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2015، لتعود وتنخفض إلى 32 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الإنفاق الأولي خلال الفترة قيد الدرس:

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني– كانون الأول 2015 وكانون الثاني– كانون الأول 2016

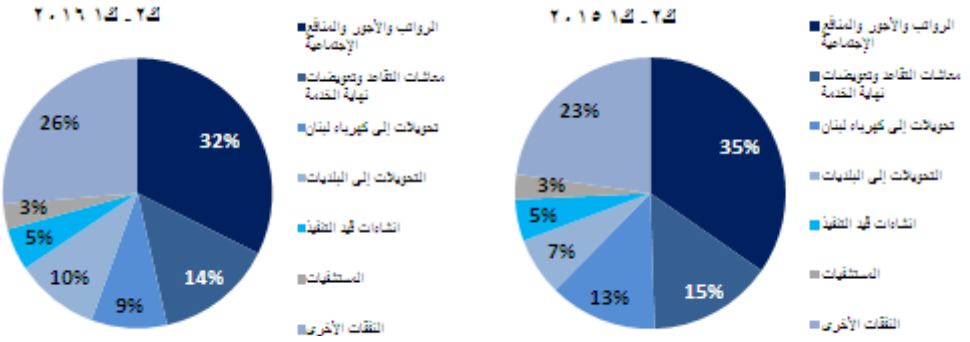

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية إضافة إلى ريديات الضريبة على القيمة المضافة.

جدول 1: مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني– كانون الأول من العامين 2015 و2016

(مليار ل.ل.)	مخصصات الرواتب والأجور		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الجهاز العسكري	**2,165**	**2,279**	**84**	**92**	**646**	**574**	**3**	**2**	**2,898**	**2,947**
الجيش	1,385	1,457	53	57	437	370	1	1	1,876	1,885
قوى الأمن الداخلي	593	628	26	26	151	150	1	1	769	805
قوى الأمن العام	148	156	4	4	45	39	1	1	198	199
قوى أمن الدولة	39	38	1	5	14	15	0	0	55	58
الجهاز التربوي	**906**	**930**	**69**	**75**	**0**	**0**	**23**	**43**	**997**	**1,048**
الجهاز المدني 1/	**348**	**338**	**67**	**71**	**5**	**4**	**47**	**42**	**466**	**456**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**270**	**266**	**270**	**266**
الجمارك 3/									**37**	**36**
غير مصنف									**1**	**5**
إجمالي الإنفاق	**3,418**	**3,547**	**220**	**238**	**651**	**578**	**342**	**354**	**4,669**	**4,758**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.

(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردیات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II *الرواتب والأجور الأساسية*

من إجمالي الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 3,547 مليار ليرة مع نهاية عام 2016، أي بارتفاع قدره 129 مليار ليرة عن كانون الثاني– كانون الأول 2015. وقد نتجت الزيادة الأخيرة عن ارتفاع بقيمة 114 مليار ليرة و24 مليار ليرة في الرواتب الأساسية لكل من الجهاز العسكري والجهاز التربوي على التوالي. من جهة أخرى، انخفضت الرواتب الاساسية للجهاز المدني بقيمة 10 مليار ليرة لتصل الى 338 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2016.

a.A.II. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

يأتي الارتفاع السنوي البالغ 5 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للجهاز العسكري بشكل رئيسي نتيجة زيادة المدفوعات لصالح العناصر الدائمين في كل من (i) الجيش بقيمة 63 مليار ليرة، (ii) قوى الأمن الداخلي بقيمة 41 مليار ليرة، و(iii) قوى الأمن العام بقيمة 22 مليار ليرة، والعائدة بدورها إلى تجنيد عناصر جدد أو إلى ترقية العناصر الحاليين.

إضافةً إلى ذلك، شهدت المدفوعات المخصصة للمتمرنين في قوى الأمن الداخلي وتعويضات الملبس إرتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و3 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات بشكل جزئي تراجع بقيمة 18 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن العام.

b.A.II. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

إرتفعت مدفوعات الرواتب الأساسية لصالح الجهاز التربوي بنسبة 3 في المائة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016 مقارنةً مع الفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 930 مليار ليرة. جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة الإرتفاع بقيمة 28 مليار ليرة في دفعات الفروقات وارتفاع بقيمة 9 مليار ليرة في رواتب الموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. إضافةً إلى ذلك، إرتفعت رواتب المتعاقدين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 8 مليار ليرة في حين ارتفعت رواتب الموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 3 مليار ليرة. علاوةً على ذلك، إرتفعت رواتب المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط وفي التعليم الثانوي بقيمة 3 مليار ليرة و 2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الارتفاعات إنخفاض بقيمة 15 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي، وانخفاض بقيمة 7 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رواتب المديرية العامة للتربية بقيمة 5 مليار ليرة.

c.A.II. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

شهدت الدفعات لصالح الجهاز المدني إنخفاض بسيط بنسبة 3 في المائة لتصل إلى 338 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016 بشكل رئيسي نتيجة انخفاض التحويلات لتغطية البعثات الخارجية لوزارة الخارجية والمغتربين بقيمة 14 مليار ليرة. قابل هذا الانخفاض بشكل جزئي ارتفاع بقيمة 3 مليار ليرة في التحويلات إلى وزارة المالية وبقيمة 2 مليار ليرة في التحويلات إلى محكمة التمييز في وزارة العدل.

من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، استحوذت وزارة العدل على النسبة الأعلى بحصة بلغت 19 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016، تلتها وزارة الخارجية والمغتربين بنسبة 18 في المائة ووزارة المالية بنسبة 10 في المائة *(للمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الإنخفاض الأبرز بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني–كانون الأول من العامين 2015 و2016

(مليون ليرة)	ك2- ك1 2015	ك2- ك1 2016	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني عام 2016
وزارة العدل	63,647	64,714	19%
وزارة الخارجية والمغتربين	74,766	61,167	18%
مجلس النواب	33,286	33,148	10%
وزارة المالية	29,528	32,890	10%
رئاسة مجلس الوزراء	29,724	29,787	9%
وزارة الصحة العامة	20,607	19,141	6%
وزارة الاشغال والنقل	17,070	17,445	5%
وزارة الزراعة	15,291	15,587	5%
وزارة الدفاع	10,631	10,693	3%
وزارة الداخلية	9,896	10,268	3%
اخرى	43,361	43,438	13%
المجموع	**347,809**	**338,279**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

إنخفضت التقديمات الاجتماعية بنسبة 11 في المائة لتسجل 578 مليار ليرة خلال كانون الثاني– كانون الأول 2016. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التدني في كل من التقديمات لصالح الجيش وقوى الأمن العام بقيمة 66 مليار ليرة و6 مليار ليرة على التوالي.

جاء الانخفاض في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة التراجع في (i) تقديمات الإستشفاء بقيمة 38 مليار ليرة، (ii) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 14 مليار ليرة، (iii) منح التعليم بقيمة 10 مليار ليرة و(iv) منح الوفاة بقيمة 3 مليار ليرة. قابل هذه الإنخفاضات إرتفاع بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

إنخفضت التقديمات لقوى الأمن الداخلي نتيجة التدني بقيمة 3 مليار ليرة في نفقات الإستشفاء والتراجع بقيمة 3 مليار ليرة في منح التعليم.

C.II. التقديمات الاخرى

شهدت التقديمات الاخرى ارتفاعاً بقيمة 12 مليار ليرة لتصل الى 354 مليار ليرة في عام 2016، بشكل أساسي نتيجة الزيادة بقيمة 21 مليار ليرة في المدفوعات للجهاز التربوي. يعكس هذا الارتفاع الملحوظ الزيادة بقيمة 19 مليار ليرة في التحويلات إلى صندوق تعاضد أساتذة الجامعة اللبنانية في عام 2016 مقارنة مع عام 2015.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE